محليات

كورونا مالئ الحكومة وشاغل الناس

خلو سورية حتى الآن سببه إجراءات الحكومة الوقائية

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: وجهنا رسائل للأطباء لتلبية نداء المشافي العامة عند الحاجة

محمد منار حميجو

بين نقيب الأطباء السوريين كمال أسد عامر أن ٥ بالمئة فقط من حالات الإصابة بمرض كورونا من الممكن أن تكون خطرة، موضحاً أن هذا النوع مثل أي نوع من الإنفلونزا لكن خطورتها تكمن في سرعة انتشارها.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف عامر أنه تم توجيه رسائل للأطباء لتلبية النداء للمشافي العامة عند الحاجة لتقديم الخدمات الطبية في حال حدث شيء «لاسمح الله»، مؤكداً أنه يوجد كادر في وزارة الصحة وفي كل المشافي العامة إضافة إلى أنها اتخذت كل الإجراءات اللازمة لتحديد الأماكن في كل محافظة للحجر الصحي وتقديم الخدمات عند اللزوم والحاجة فالأطباء مستعدون لمراجعة المشافي العامة وتقديم الخدمات.

وأرجع عامر أسباب خلو سورية من هذا الفيروس حتى الآن إلى الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة منها على الحدود بفحص القادمين إلى سورية إضافة إلى أن السفر إلى الدول الموبوءة بهذا المرض قليل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح عامر أن أهم شيء حالياً الابتعاد عن المصافحة والتقبيل أثناء السلام، مبيناً أنه من الممكن أن تكون الفيروسات يحملها الشخص في يده يعني يكون حاملاً للمرض لكن لم تظهر عوارضه بعد لذلك من الممكن أن ينتقل من شخص لآخر عبر المصافحة.

وشدد عامر على ضرورة أن يضع الشخص منديلاً على فمه وأنفه أثناء العطس ويلقيه مباشرة في سلة المهملات، مشيراً إلى ضرورة عدم فرك اليدين في الفم والأنف إضافة إلى منع استعمال الأراجيل سواء في البيوت أو المقاهي باعتبار أنها تنتقل من فم إلى آخر.

عامر لفت إلى ضرورة غسل اليدين بالماء والصابون بشكل مستمر والابتعاد عن الأكل في الأماكن العامة في هذه الفترة بالذات خشية أن تكون النظافة فيها قليلة، مبيناً أن شرب الماء يقلل من انتشار الفيروسات لكن لا يقضي عليها بل ما يقتلها في الغالب هي الحرارة والمعقمات.

وبين عامر أن هناك معلومات تؤكد أن الحرارة غير مؤثرة بها وأخرى تؤكد أنها تقضي على هذه الفيروسات لكن في الغالب أنها تقضي عليها وبالتالي لا يوجد تضارب في المعلومات حول هذا الموضوع، معتبراً أن الوقاية خير من العلاج

وفيما يتعلق بإجراءات النقابة أكد عامر أنه تم توقيف كل المؤتمرات العلمية والنقابية التي يوجد فيها تجمعات التزاماً بالقرارات الصادرة أخيراً، مشيراً إلى دور النقابة بالتوعية الصحية عبر وسائل الإعلام المرئية والمقروءة.

إلغاء الاختبارات التجريبية للشهادتين.. والامتحانية العامة في موعدها إلا في حال وجود تطورات

وزير التربية: تعليق الدوام وأي إجراء لن يكون على حساب الطلاب ووضعنا خطة للتعويض

الوطن

وزير التربية عماد العزب من جهته وإجابة عن سؤال «الوطن» خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس أكد أنه في حال استدعت الضرورة تمديد فترة تعليق الدوام في المدارس يمكن أن يتم تأجيل الامتحانات النهائية للشهادتين الإعدادية والثانوية لبعض الأيام، لكن بكل الأحوال ومهما كانت الظروف لن تكون كل هذه الإجراءات الحكومية الاحترازية على حساب مصلحة طلابنا الذين يحصلون على حقوقهم الزمنية في التعليم من خلال سلسلة من الإجراءات التي وضعتها وزارة التربية لتعويض الفاقد التعليمي خلال فترة تعليق الدوام المدرسي، مبيناً أن وزارة التربية قررت إلغاء الاختبار التجريبي للشهادتين الإعدادية والثانوية الذي كان مقرراً أن يجري في ٢١ نيسان، لأن هذا الامتحان إجراء داخلي لدى وزارة التربية.

وبين أن خطة وزارة التربية خلال فترة تعليق الدوام تحديد الموضوعات التي تأتي في فترة تعليق الدوام وفق تتابعها وتسلسلها في خطة توزيع المنهاج في الكتب المدرسية المقررة، إضافة لتسجيل الدروس التعليمية لموضوعات الدروس التي تشكل فاقداً تعليمياً في فترة التعليق ولجميع المواد الأساسية، وتفعيل عمل القناة التربوية في مجال بث الدروس التعليمية المسجلة وللمواد الأساسية لفترة التعليق بمعدل ٧ ساعات تعليمية يعاد بثها مرة ثانية، وبث الدروس التعليمية بمعدل ٥ ساعات للصفوف الانتقالية ولصفوف الشهادات العامة في موضوعات الفاقد التعليمي لمدة ساعتين يومياً.

وأضاف الوزير إنه قرر تخصيص ساعة ونصف الساعة صباحية للاختصاصيين لتلقي الاتصالات بالأسئلة المطروحة من الطلاب والإجابة عنها، ووضعها على موقع الوزارة وموقع القناة التربوية، وقناة التربوية على اليوتيوب، وصفحة التربوية على الفيسبوك، وموقع التربوية على موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وتخصيص ساعة ونصف الساعة للندوات التربوية: ٤٥ دقيقة للصف التاسع و٤٥ دقيقة للصف الثالث الثانوي يتم من خلالها حوار بين الاختصاصيين والطلاب وتفتح الاتصالات للإجابة عن الأسئلة المطروحة من الطلاب بالتركيز على موضوعات الدروس في فترة تعليق الدوام، وتخصيص المنصات التربوية التعليمية لصفوف الشهادات العامة لبث الدروس المسجلة وندوات للموضوعات غير المسجلة، وتبادل الحوارات بين الطلاب والاختصاصيين من الساعة ٩ صباحاً وحتى الساعة السادسة مساء لتعويض كامل الفاقد التعليمي، وتأمين منبر تفاعلي للطلاب للإجابة عن التساؤلات جميعها.

على أن تقوم مديرية الصحة المدرسية بمتابعة إجراءات السلامة والأمان في المدارس في أثناء فترة التعليق وتكلف مديريات التربية الإشراف على تنظيف المدارس وتعقيم المرافق الصحية في المدارس بالوسائل المتاحة، وإضافة مادة الكلور لتعقيم المياه في المدارس، وتفعيل عمل المستوصفات المدرسية بمتابعة حالات الطلاب والمعلمين في المنطقة التعليمية، وتأمين سبل الحماية والوقاية للعاملين في المستوصفات المدرسية (قفازات ومواد تنظيم وتعقيم وكمامات..).

وبالنسبة لخطة عمل وزارة التربية لتعويض الفاقد التعليمي بعد انتهاء فترة التعليق مباشرة التي تبدأ بعد ٢٠٢٠/٤/٢م، بين أنه سوف يتم متابعة سير المنهاج من النقطة التي وصل إليها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٥ ومتابعتها بشكل تتابعي ومكثف وفق توزيع المنهاج في الخطة الدرسية، وتكثيف الدروس بإضافة حصة درسية يومية للمواد التالية (اللغة العربية- الرياضيات- علوم عامة- اللغة الإنكليزية)، واختصار الحصة الدرسية من (٤٥) إلى (٤٠) دقيقة ليتم إضافة حصة درسية يومية تركز على المهارات الأساسية والضرورية، وتكثيف الأسبوع الأخير من الدوام المدرسي المقرر في الخطة الدرسية بحيث لا يبقى أي فاقد تعليمي ناتج عن فترة التعليق، وزيادة ساعات الدوام في مدارس التعليم المهني بمعدل ساعتين يومياً لتعويض الفاقد التعليمي الناتج عن فترة التعليق مع زيادة فترات التدريب العملي في فترة بعد الظهر، وتكثيف جلسات المراجعة للامتحانات على الفضائية التربوية والمنصات التربوية قبل فترة امتحانات الشهادتين وتلقي كل تساؤلات الأبناء الطلبة، وتخصيص ندوات تعليمية تربوية لشرح موضوعات الفاقد التعليمي وعرض نماذج الامتحانات وسلالم التصحيح، منوهاً بأن وزارة التربية سوف تقوم بوضع خطة عمل بديلة في حال تم تمديد التعليق سيعلن عنها في حينها.

التعليم العالي تطلب من أساتذة الجامعات تجهيز محاضراتهم إلكترونياً

قرار بمنع الزيارات الخارجية إلى المدينة الجامعية بدمشق

فادي بك الشريف

طلب وزير التعليم العالي بسام إبراهيم من أعضاء الهيئة التدريسية تجهيز محاضراتهم بشكل إلكتروني لتحميلها على مواقع الكليات من أجل تعويض المحاضرات النظرية والعملية المحددة خلال فترة تعطيل الجامعات حتى ٢ نيسان، وذلك تحت إشراف نائب رئيس الجامعة للشؤون العلمية وضمن متابعته.

وفي تعميم للوزير إبراهيم موجه للجامعات والمعاهد التابعة للوزارة، ومعاونه لشؤون الجامعات الخاصة، طلب إلغاء البصمة اليدوية لضبط الدوام إن وجدت لمدة شهر من تاريخه، إضافة إلى إلغاء جميع النشاطات العلمية من ندوات ومؤتمرات إضافة إلى النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية خلال الفترة المذكورة.

وطلب الوزير اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعقيم وحدات السكن الجامعي، بما يضمن توفير شروط الإقامة الصحية للطلاب.

كما وجه وزير التعليم العالي بإلزام طلاب السنة السادسة وطلاب الدراسات العليا في كليات الطب البشري بالدوام في المشافي التعليمية وفق برامجهم التدريسية والتعليمية، إضافة إلى تخفيض دوام العاملين الإداريين في الإدارة المركزية والكليات والمعاهد العليا والتقانية إلى حدود ٤٠ بالمئة وذلك بالتناوب فيما بينهم بما يضمن حسن سير العمل في الجهة العامة وأن يكون الدوام من الساعة ٩ صباحا وحتى ٢ ظهراً.

علماً أنه تقرر تعطيل الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا والتقانية اعتباراً من أمس ١٤ الشهر ولغاية ٢ نيسان القادم مع تأجيل الامتحانات المقررة خلال تلك المدة من (مفتوح- الوطنية- اللغات.. الخ)، ويأتي ذلك بناء على مداولات الفريق الحكومي المختص استكمالاً للإجراءات الحكومية المتخذة على صعيد الوقاية من فيروس كورونا واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة للتعامل معه.

تدابير احترازية في الجامعات الخاصة

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة شكري بابا أنه تم توجيه جميع الجامعات الخاصة وعددها ٢٣ جامعة باتخاذ جميع التدابير اللازمة والاحترازية، مشيراً إلى تعطيل دوام جميع الطلاب في الجامعات الخاصة مع استمرار عمل الإداريين والموظفين ضمن هذه الجامعات.

وأكد بابا بحث آلية تعويض الفاقد التدريسي خلال الفترة القادمة، مع استكمال التحضير لإصدار النتائج وأعمال الأرشفة والرصد في الجامعات واتخاذ جميع التدابير الاحترازية الوقائية عملاً بالتوجيهات الحكومية الصادرة.

لا يوجد إخلاء

كشف مدير المدينة الجامعية في جامعة دمشق أحمد واصل في تصريح خاص لـ «الوطن» عن صدور قرار بمنع الزيارات الخارجية للمدينة خلال هذه الفترة، على أن تقتصر على المقيمين فقط بموجب الوحدات السكنية إضافة إلى العاملين في السكن والإداريين ومن يرتبط عملهم ضمن السكن الجامعي.

وحول الإجراءات المتخذة من إدارة المدينة عملاً بتوجيهات التعليم العالي ورئاسة جامعة دمشق، بين واصل أنه سيعقد اليوم اجتماعين الأول مع مشرفي الوحدات السكنية للتوجيه بالالتزام بالتعليمات بما ينعكس إيجاباً على واقع السكن وإقامة الطلاب ضمن الوحدات السكنية، والثاني مع عدد من المتعهدين لتأمين المواد اللازمة للبدء بخطة وحملة التعقيم ضمن الوحدات وذلك اعتباراً من الثلاثاء القادم وبشكل مرن لا يتأثر فيه الطلاب.

وأوضح واصل أنه لا إخلاء على الإطلاق لأي طالب من السكن الجامعي خلال هذه الفترة، لافتاً إلى أن عدد الطلاب الإجمالي ضمن السكن يصل إلى ٢٠ ألف طالب وطالبة يتوزعون بين المزة والطبالة وبرزة، مشيراً إلى أن عدداً من الطلاب ونتيجة تعطيل الجامعات لمدة ١٥ يوماً قرر العودة إلى محافظته.

ولفت واصل إلى أن أعمال تعقيم ستشمل جميع الوحدات السكنية والمباني ضمن المدينة، على أن يتم رصد المبالغ المخصصة والآلية المتبعة للبدء خلال ٣ أيام، مع بحث جميع الإجراءات الممكن اتخاذها من إدارة السكن الجامعي، ناهيك عن حملات تنظيف دورية للوحدات إضافة إلى جميع المرافق ضمن السكن الجامعي.

لا هلع في حلب من «كورونا» و«رقابة تموينية» مكثفة

حلب- خالد زنكلو

تعامل سكان مدينة حلب بهدوء وترو مع الأنباء التي يتلقونها عن انتشار «فيروس كورونا» عالمياً، ولم تخلق «الإجراءات الاحترازية» التي اتخذتها الحكومة حيال الأمر أي حال من الهلع لدى أغلبية السكان في وقت شنت محافظة حلب حملة «رقابة تموينية» مكثفة على أسواق المدينة للتأكد من تطبيق التعليمات الحكومية ذات الصلة وتقديم تقارير يومية عن هذه الجولات.

ورصدت «الوطن» في عدد من أسواق وشوارع حلب حركة تسوق وسير اعتياديتين أمس، على الرغم من العطلة الرسمية، وذلك في أول يوم من سريان مفعول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالتعامل مع الفيروس المستجد.

وأكدت أم عبد الرحمن، التي كانت تتسوق حاجياتها من سوق حي الأعظمية، أنها واثقة من تصريحات المعنيين في وزارة الصحة من عدم وجود حالات من الإصابة بالفيروس شأنها شأن جارتها أم عبدو التي ترافقها والتي قالت بأنها لا تلتفت إلى الإشاعات التي تتحدث عن وجود إصابات هنا وهناك بالفيروس. وأبدينا ارتياحهما من إجراءات الحكومة لمنع وصول «كورونا» إلى المناطق السورية ووقف انتشاره في حال وجوده.

أبو غياث، صاحب سوبر ماركت بحي الفرقان، أكد أن الإقبال على شراء المواد الغذائية في حدوده المعتادة وأقل منها، ونفى وجود أي نزعة في المدينة لاقتناء المواد التموينية بهدف تخزينها تحسباً من الفيروس. وعزا ذلك إلى خبرة سكان المدينة بالتعامل مع الحالات الطارئة التي أكسبتهم إياها سنوات الحرب سواء عبر الحصار الذي عاشته من قبل الجماعات الإرهابية أو فرض حظر التجوال بسبب القذائف والصواريخ التي كانت تنهال على كل ركن من المدينة.

وأشار أحد صيادلة حي الموكامبو إلى أن الأيام الأخيرة شهدت إقبالاً ملحوظاً على الصيدليات لشراء الصوابين ومواد التعقيم، وخصوصاً الكحول الذي نفدت كمياته من الكثير من الصيدليات «وهو إجراء وقائي مهم يدل على حال من الوعي الصحي لدى الأهالي، يشير إلى القلق المشروع في مواجهة هكذا نوع من الوبائيات»، على حد قوله.

رسمياً، وفي ضوء الإجراءات الاحترازية المتعددة التي أصدرتها رئاسة مجلس الوزراء لمواجهة «كورونا» في جميع مؤسسات الدولة والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبهدف تحصين المواطنين ضد فايروس كورونا، كلّف محافظ حلب حسين دياب أمس مديريات «التجارة الداخلية وحماية المستهلك» و«الشؤون الصحية» بمجلس المدينة بالإضافة إلى اللجان الرقابية المشتركة المشكلة سابقاً في المحافظة للقيام بجولات يومية مكثفة على المحال والمطاعم التي تقدم المأكولات والأطعمة المكشوفة والحلويات والنراجيل ومحال ألعاب «الكمبيوتر» و«البلاي ستيشن» و«البلياردو»، وذلك «لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين للشروط الصحية والأنظمة والقوانين»، بحسب مصدر في محافظة حلب لـ«الوطن».

وأوضح المصدر أنه من ضمن إجراءات المحافظة الاحترازية للحفاظ على سلامة الأهالي والحفاظ على صحتهم، التقى محافظ حلب أمس وبشكل إفرادي أصحاب الحاجات الملحة من المواطنين، الذين درأب على الاجتماع بهم بشكل جماعي ضمن ما يسمى «لقاء المواطنين» كل يوم سبت، للنظر في مشاكلهم ومتطلباتهم وشؤونهم الخدمية بغية حلها وتوجيه الجهات المعنية بمتابعتها، حيث يصل عدد المراجعين في مثل هذه اللقاءات بين ٦٠ إلى ١٠٠ مواطن في كل لقاء.

وطالب أهالي التقتهم «الوطن» بالإسراع في اتخاذ الإجراءات الوقائية الخاصة بوسائل النقل الجماعي من تعقيم، والتي اتخذتها الحكومة نظراً لخطورتها على الصحة العامة ونشر الفايروس في حال وجوده بين عامة السكان الذين لا يمتلكون وسائل نقل خاصة. وطالب بعضهم بإيجاد حل لمشكلة التجمعات التي يسببها تجمع المواطنين أمام كوات «السورية للتجارة» للحصول على المخصصات التموينية من الرز والسكر وغيرها وفق «البطاقة الذكية»، وكذلك التجمعات أمام الأفران للحصول على الخبز لأنها سبب رئيسي في انتشار العدوى.

في السياق ذاته، بين مصدر في رئاسة جامعة حلب لـ«الوطن» أن الجامعة اتخذت قراراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعقيم الوحدات السكنية في المدينة الجامعية المأهولة بالطلاب اعتباراً من اليوم الأحد وبشكل مستمر، بما يضمن توفر شروط الإقامة الصحية للطلاب المقيمين فيها.

السويداء تتأهب: قسم عزل بـ٧٠ سريراً

السويداء -عبير صيموعة

أكد محافظ السويداء عامر العشي في تصريح لـ«الوطن» أنه من اللحظة الأولى لصدور قرارات الحكومة الخاصة بالإجراءات الوقائية من وباء كورونا تم البدء بالتواصل مع جميع المديريات والمؤسسات الخدمية والاقتصادية للوقوف على التطبيق السريع والدقيق لكل ما جاء في التعليمات المذكورة كما تم تفعيل عمل لجنة الطوارئ في المحافظة لتكون منعقدة بشكل دائم وعلى تواصل مع كل الجهات المعنية للوقوف على كل جديد والتأكد من حسن تطبيق التعليمات والتعامل مع أي موقف.

وأشار إلى أنه تم التنسيق مع مديرية الصحة التي قامت بدورها بتجهيز مركز عزل وتسيير فرق من العاملين الصحيين والأطباء للوقوف على الوضع على ساحة المحافظة وحملات تثقيف وتوعية وقائية.

وبين العشي أن مديرية التجارة الداخلية بدأت بتسيير دوريات في الأسواق لضبط المتلاعبين بالأسعار ممن ينتهزون الظرف الحالي، وتم التواصل مع الفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والمجتمع المحلي لشرح أهمية الالتزام بالتعليمات الصادرة في الوقاية من هذا الوباء مؤكداً الحرص على سير العمل في كل مؤسسات الدولة بشكل جيد وبالحد الأدنى من العاملين، مضيفاً: نستطيع القول إن المحافظة بحالة طوارئ وتأهب تام وعلى أتم الجاهزية لأي جديد في موضوع الوباء.

بدوره مدير صحة السويداء الدكتور نزار مهنا أكد لـ«الوطن» اتخاذ المديرية لجميع الإجراءات الاحترازية حيث جرى تخصيص مكان للحجر الصحي في حال اقتضت الحاجة كما تم تجهيز قسم عزل ضمن المشفى الوطني يتسع إلى أكثر من ٧٠ سريراً إضافة إلى تجهيز فرق مدربة ومجهزة بوسائل الوقاية للتعامل مع الحالات المشتبه بها والمخالطين.

وبين أنه تم تجهيز غرفة عناية مشددة بـ٦ أسرة مع تجهيزاتها الكاملة من منافس وأجهزة مراقبة للحالات المتقدمة التي تحتاج إلى دعم قلبي وتنفسي ووضع في الخطة إمكانية زيادة هذه الأسرة إلى ١٤ سريراً بالعناية الإسعافية.

ازدحام كبير أمام صالات السورية للتجارة رغم الإجراءات الوقائية من كورونا

نجم: إنهاء مظاهر الازدحام غير ممكن ونعمل على زيادة صالات البيع!!

الوطن

ازدادت مظاهر الازدحام أمام بعض صالات السورية للتجارة التي تبيع المواد الغذائية عبر البطاقة الذكية، رغم سلسلة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين إثر تفشي فيروس كورونا عالمياً.

في إطار الاستفسار عن الإجراءات الوقائية التي من الممكن أن تتخذها السورية للتجارة للتخفيف من حالات الازدحام على صالاتها، صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن المؤسسة تعمل على موضوع زيادة عدد صالات البيع من خلال التعاون مع المؤسسة الاجتماعية العسكرية والجمعيات التعاونية.

ورأى أنه من غير الممكن إنهاء مظاهر الازدحام بشكل كامل أمام صالات السورية للتجارة بعد سلسلة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة، وحصراً سيكون هناك ازدحامات، مبيناً أن هناك ضغطاً هائلاً على صالات السورية للتجارة حيث إن عدد البطاقات الذكية التي سيتم التوزيع لها خلال هذا الشهر من الممكن أن يصل إلى ١,٥ مليون بطاقة.

ولفت إلى أنه ستتم زيادة عدد صالات البيع، وستتم إضافة ١٠٠ صالة تابعة للمؤسسة الاجتماعية العسكرية و٥٠ صالة تابعة للجمعيات التعاونية، وهذا الأمر سيبدأ العمل به اليوم، مبيناً بأن السورية للتجارة تسعى للتخفيف من حالة الازدحام على صالاتها وتعمل على ذلك قدر الإمكان وتبذل قصارى جهدها للتخفيف من الضغط على الصالات.

وعن موضوع التعقيم في صالات السورية للتجارة لوقاية المواطنين من فيروس كورونا لفت نجم إلى أن أي إجراء يطبق على أجهزة الدولة ستطبقه السورية للتجارة، وتم إلغاء البصمة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وكل ما هو مطلوب بخصوص التعقيم في الصالات، مشيراً إلى أنه ليس هناك أي داعٍ للخوف والهلع من قبل المواطنين بالنسبة لهذا الموضوع.

وبخصوص مبيعات السورية للتجارة أكد نجم أن مبيعات صالات المؤسسة من المواد الغذائية عبر البطاقة الذكية تضاعفت خلال الأيام العشرة الأولى من شهر آذار الحالي، حيث باعت المؤسسة خلال هذه الفترة أكثر مما باعت في النصف الأول من شهر شباط الماضي.

وأوضح بأن السبب الإضافي في زيادة المبيعات هو الإقبال المتزايد من المواطنين للشراء من صالات المؤسسة بعد إضافة مادة زيت دوار الشمس إلى المواد الغذائية، ومن كان متردداً في الشراء سابقاً أقبل على الشراء حالياً، إضافة إلى تلمس الناس الفارق السعري الجيد ما بين أسعار المؤسسة السورية للتجارة والأسعار في الأسواق، وخاصة في المواد المدعومة التي تباع بسعر التكلفة تقريباً، وهي السكر والرز والشاي وزيت دوار الشمس.

وأشار إلى أن عمليات التعبئة والتغليف التي تقوم بها المؤسسة تصل لحوالي ٥٠ ألف طن يومياً من المواد المباعة عبر البطاقة الذكية، وما أن يتم توزيعها على الصالات حتى تباع بالكامل في الساعات الأولى من النهار، وبالذات لمادة الزيت، والتي وصلت خلال فترة قصيرة سابقة من المرفأ إلى مستودعات المؤسسة، مؤكداً وجود كميات كافية من المواد والتي تغطي حاجة المؤسسة لعدة أشهر وقادرة على تلبية احتياجات المواطنين، ولكن يتم البيع وفق خطة مدروسة للمحافظة على طرح الكميات في صالات المؤسسة بما يغطي الحاجة اليومية، لحين وصول الدفعات الجديدة من المواد والتي تم التعاقد عليها.

إقبال على شراء المواد المعقمة في حماة

حماة -محمد أحمد خبازي

بدت الحركة العامة يوم أمس بحماة خفيفة قياساً إلى يوم عطلة معتاد فيها، بعد الإجراءات الاحترازية التي أعلنتها الحكومة مؤخراً، وطلبت من الجهات المعنية تطبيقها على كل الصعد، واختفت المظاهر التي كنا نراها بحماة بأيام العطل الرسمية، باستثناءات قليلة تعد على أصابع اليد الواحدة!

وعزا مواطنون التقتهم «الوطن» ذلك، إلى حالة من الخوف بعد الإجراءات الاحترازية التي دعت الحكومة المواطنين والجهات العامة بالدولة لتطبيقها.

وأكدت هدى وهي ربة منزل، أنها هرعت إلى أقرب محل من منزلها واشترت كمية كبيرة من المعقمات والمنظفات المنزلية السائلة، فور سماعها بالإجراءات التي أعلنتها الحكومة للوقاية من كورونا، وعمدت إلى تعقيم بيتها تعقيماً منقطع النظير! وأوضحت أن أسعار هذه المعقمات والمنظفات زادت بمقدار ٢٠ بالمئة.

فيما لفت العديد من المواطنين إلى أنه حتى الجوامع قلت فيها التجمعات، فيوم الجمعة الماضي كانت بعض الجوامع شبه خالية من المصلين في حين جوامع أخرى كانت مكتظة كالمعتاد، وتوقعوا أن تستجيب لدعوة وزارة الأوقاف بالأيام القليلة القادمة.

أما حركة وسائط النقل العامة، فقد كانت ضعيفة، لكون يوم أمس عطلة بالأساس، ومع ذلك اقتصر استخدام المواطنين سرافيس النقل الداخلي على الضروريات فقط، أي للتنقل من أحيائهم إلى ساحة العاصي وسط حماة التجاري وإلى سوق ٨ آذار والمرابط لشراء مستلزمات الأسرة اليومية.

اللاذقية تستنفر لمواجهة كورونا.. وغرفة عمليات للتنسيق بين الجهات العامة

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن» العمل على مراعاة الإجراءات الاحترازية والوقائية من فيروس كورونا، لافتاً إلى تشكيل ضابطة عدلية معنية بمتابعة أمور النظافة وتطبيق مخالفات صارمة لمن لا يلتزم بقوانينها.

وخلال اجتماعه بمديري الجهات العامة الخدمية بالمحافظة، أشار السالم إلى تشكيل غرفة عمليات لتنسيق الجهود بين مختلف الجهات، مؤكداً على تشديد الرقابة والعقوبات على أي فعالية تستغل الظروف الحالية لتحقيق مكاسب سواء عبر رفع الأسعار أو الاحتكار وخاصة الصيدليات التي ستصل عقوبتها إلى إلغاء التراخيص، بالإضافة لتقديم النراجيل في المقاهي.

ولفت السالم إلى المتابعة الحثيثة بالعمل، مبيناً أن الجهات الخدمية من صحة وإطفاء ونظافة وصرف صحي ومياه وكهرباء ومخابز ونقل وتموين، والعمل والتنسيق مع جميع الجهات الأخرى، مشيراً إلى وضع آلية عمل لبيع الخبز في الأفران وتوزيعها بالاعتماد على معتمدين في الأحياء لتخفيف الازدحام وذلك بالتنسيق بين المخابز وحماية المستهلك والوحدات الشرطية.

من جهته، أكد مدير الصحة في اللاذقية هوازن مخلوف لـ«الوطن»، عدم تسجيل أي إصابة بفيروس كورونا حتى الآن، لافتاً إلى أن التحاليل متوافرة من خلال جهاز «بي سي آر» في كل مديريات الصحة مع فريق مختص للتقصي عن الفيروس ورصده بشكل كامل على مستوى المعابر الحدودية.

وأشار مخلوف إلى تجهيز مشفى الحفة والمركز الصحي في المتركية كمركزي حجر صحي مبيناً أنه تم تزويدهما بالأجهزة اللازمة ويمارسان عملهما الطبيعي حالياً في حال حدوث أي إصابة.

وأضاف: إن جميع المشافي العامة مجهزة بغرف عزل لمتابعة الحالات المشتبه بها والتخفيف من الإحالات بين المشافي، مشيراً إلى أنه في حال ثبوت أي حالة يتم نقلها بشكل طبي إلى مركز الحجر المعتمد، منوهاً بأهم جوانب الوقاية من الفيروس وهي النظافة الشخصية والابتعاد عن التجمعات وأماكن الازدحام.